International Efforts and Their Impact in Addressing Environmental Challenges: International Climate Conferences as a Model

الجهود الدولية وتأثيرها في مواجهة التحديات البيئية: مؤتمرات المناخ الدولية انموذجاً

م.م فنر عماد خليل جرجيس
Assistant teacher. Fanar Imad Khalil Garges
Fanar.khalil@uomosul.edu.iq
009647740854931
م.م داليا عادل شيت محمد
Assistant teacher. Dalia Adel Shit Mohamed
Dalya.Adil88@uomosul.edu.iq
009647701675606
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل
College of Political Science / University of Mosul

المستخلص

احتلت مفاهيم التحديات البيئية مجالاً واسعاً في الاهتمامات العالمية المعاصرة، وبقدر اكبر شغلت حيزاً في قرارات منظمة الامم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ذات الشأن عبر وكالاتها المتخصصة، وبرامجها التي عالجت هذا المجال، لكونه يمثل خطورة ناجمة من تداعياته الشائكة التي لا يمكن تجاهلها.

ولم يكن الاهتمام بالبيئة وانواع التحديات مجرد ترف فكري شغل العالم، بل هو حاجة ملحة نابعة من واقع الاخطار والمشاكل التي اثرت في الانسان وصحته، واخلت بالتوازن البيئي في مختلف مكوناته وعناصره، بحيث تنوعت مخاطر التحديات، ما بين تغيرات المناخ والاحتباس الحراري والجفاف، والتلوث بأنواعه في البيئة البرية والجوية والمائية، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي لقيمته الحيوية، تلك التحديات تندرج في اطار الامن البيئي، والتي لا تهدد دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء، اذ لم يسبق ان واجهت حكومات العالم هكذا تحديات، ناتجة من الممارسات الانسانية والمتسببة في الظواهر التي تهدد رفاه الانسان نفسه وسلامته وحتى نوعه.

ولخطورة ذلك تسارعت الجهود الدولية لعقد مؤتمرات المناخ، والزام الدول بالاتفاقيات البيئية، فضلاً عن دور مجلس الامن والمنظمات الدولية المتخصصة، في توعية الدول الأعضاء بأهمية التغير المناخي وتأثيره على السلم والأمن الدوليين، اذ يقوم المجلس بعقد جلسات وندوات لمناقشة قضايا التغير المناخي وتأثيرها على الأمن الدولي وتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا التحدي العالمي.

الكلمات المفتاحية: التحديات البيئية، تغير المناخ، النظم البيئية، مؤتمرات المناخ، الاتفاقيات الاطارية.

Abstract:

The concepts of environmental challenges occupied a wide field in contemporary global interests, and with a greater extent, they occupied a space in the decisions of the United Nations and its international conferences through its specialized agencies, and its programs that dealt with this field, as it represents a danger caused by its thorny repercussions that cannot be ignored.

The interest in the environment and the types of challenges was not merely an intellectual luxury that occupied the world, but rather an urgent need stemming from the reality of the dangers and problems that affected the human being and his health, and evacuated the environmental balance in its various components and elements, so that the risks of challenges varied, between climate changes, global warming and drought, pollution of all kinds in the wild, air, water, and natural disasters, and the loss of biological diversity For its vital value, these challenges fall within the framework of environmental security, which does not threaten a single country itself, but rather affects all countries without exception, as the world's governments have never faced such challenges, resulting from humanitarian practices that cause phenomena that threaten the welfare of man himself, their safety and even its type.

The seriousness of this has accelerated international efforts to hold climate conferences, and the states are obligated to environmental agreements, as well as the role of the Security Council and specialized international organizations, in educating member states about the importance of climate change and its impact on international peace and security, as the Council holds sessions and seminars to discuss climate

change issues and their impact on international security and encourage countries to take measures to confront this global challenge.
Keywords: Environmental Challenges, Climate Change, Environmental Systems, Climate Conferences, Framework Agreements.

المقدمة

احتلت مفاهيم التحديات البيئية مجالاً واسعاً في الاهتمامات العالمية المعاصرة، وبقدر اكبر شغلت حيزاً في قرارات منظمة الامم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ذات الشأن عبر وكالاتها المتخصصة، وبرامجها التي عالجت هذا المجال، لكونه يمثل خطورة ناجمة من تداعياته الشائكة التي لا يمكن تجاهلها.

ولم يكن الاهتمام بالبيئة وانواع التحديات مجرد ترف فكري شغل العالم، بل هو حاجة ملحة نابعة من واقع الاخطار والمشاكل التي اثرت في الانسان وصحته، واخلت بالتوازن البيئي في مختلف مكوناته وعناصره، بحيث تنوعت تلك الاخطار، ما بين تغيرات المناخ، والتلوث بأنواعه في البيئة البرية والجوية والمائية، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي لقيمته الحيوية.

مشكلة البحث: تنبع مشكلة البحث من تساؤل رئيس مفاده: هل كان للجهود الدولية المبذولة فاعلية في الحد من التأثيرات الضارة التي لحقت بالمناخ نتيجة التحديات المتلازمة للبيئة؟ ومن هذا التساؤل تنبع عدة تساؤلات فرعية هي:

- ماهي التحديات البيئية العالمية، وما هو اثرها في التغير المناخي؟
- متى بدأت الجهود الدولية في حماية البيئة، وكيف كانت نتائجها؟
- لماذا لم تحظى الجهود الدولية بالفاعلية والتأثير، وأين ستنتهي تلك الجهود؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان الجهود الدولية المتعلقة بحماية المناخ من التحديات البيئية العالمية لم تحظى بالمستوى المطلوب من الفاعلية ولم تؤتى ثمارها في حماية المناخ بما يلائم حجم التحديات على واقع ومستقبل النظام الايكولوجي العالمي، نتيجة لعيوب تنظيمية، وقواعد الالزام التي كان يجب ان تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تمخضت عن مؤتمرات المناخ الدولية.

تقسيم البحث: يقسم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب، يتناول الأول الامن البيئي والتحديات البيئية العالمية، ويتضمن الثاني الجهود الدولية المتعلقة بحماية المناخ على مستوى المؤتمرات والاتفاقيات، فيما يعرض الثالث دور مجلس الامن الدولي والمنظمات المتخصصة في مواجهة التغير المناخي، فضلاً عن الخاتمة والنتائج نهاية البحث.

المطلب الأول: الامن البيئي والتحديات البيئية العالمية

تصنف التحديات البيئية العالمية في اطار الامن البيئي، حيث تثير مسائل البيئة جدلاً في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار ان تهديداتها لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء، فمثلاً لم يسبق ان واجهت حكومات العالم هذه التحديات التي تطرحها التغييرات المناخية اليوم، وينصرف هذا النوع من الامن الى حماية البيئة من الممارسات الانسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ، والاحتباس الحراري، والتلوث، والجفاف، التي تهدد رفاه الانسان وسلامته وحتى نوعه[١].

ضمن هذا المحور سيتم تناول انواع التحديات البيئية المهددة للأمن البيئي والنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي وكالاتي:

اولاً: تغير المناخ

يشير تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، ويمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة، ولكن منذ الثورة الصناعية، وزيادة اندلاع الحروب والنزاعات، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز، بحيث ينتج عنه انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تعمل مثل غطاء حول الأرض، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة، وتشمل الغازات الدفيئة الرئيسية التي تسبب تغير المناخ: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، والتي تأتي من استخدام وقود السيارات أو انواع الوقود الاخرى والفحم للتدفئة، ويمكن أن يؤدي تطهير الأراضي وقطع الغابات أيضاً إلى زيادة إطلاق ثاني أكسيد الكربون[٢]، كما تعد عمليات النفط والغاز من المصادر الرئيسية لانبعاثات غاز الميثان، فضلاً عن استخدام الوقود للطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة، من بين القطاعات الرئيسية لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتشمل تحديات تغير المناخ الى حدوث عواقب تهدد بقاء الانسان منها: الجفاف، وندرة المياه، والحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الكارثية، وتدهور التنوع البيولوجي[٣].

---

١) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ص١١٤-١١٥.

٢) الامم المتحدة، العمل المناخي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على موقع المنظمة عبر الرابط الاتي: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

3) Zahra Rahmani, Jamshid Ahmadi, Review Article The impact of human activities on climate change, Sprin Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, Vol. 03(06), Jun 2024, p.24. Available via the link:https://doi.org/10.55559/sjahss.v3i6.362

ثانياً: التلوث بأنواعه

يقصد بالتلوث اي تغيير يحدثه النشاط الانساني بصورة مباشرة او غير مباشرة في الصفات الكيميائية او الفيزيائية او الاثنين معاً للبيئة، ومن ثم حصول ضرر نتيجة لذلك التلوث على صحة الانسان والحيوان والنبات، وينقسم التلوث الى الاتي:

١. **تلوث البيئة الهوائية**: يعد التلوث الهوائي احد مشكلات تلوث البيئة، والذي يواجه المجتمعات المعاصرة، نتيجة لانبعاثات المصانع، وانبعاثات الطيران الدولي وبواعث النقل البحري، وغيره من استخدامات الوقود الاحفوري، فضلاً عن انبعاثات الطاقة النووية، الذي ينتج عنه تغيير في التركيبة الكيميائية للهواء بمعنى تغيير في خصائصه ومواصفاته الطبيعية ومن ثم تغير المناخ، اذ اظهرت ادلة علمية متزايدة خلال السنوات الاخيرة الى ان ما يسمى بـ(الاوزون التروبوسفوري) و(الكربون الاسود) الموجودان داخل الغلاف الجوي يهددان مباشرة جودة الهواء ويسببان التغير المناخي بنسبة ٤٠% وهذا ما يوضح الصلة بين التلوث الجوي وتغير المناخ[١].

٢. **تلوث البيئة المائية**: اسهمت مجموعة من العوامل في تزايد الاخطار المحدقة بالبيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص، فالتقدم العلمي والفني الهائل الذي واكب الثورة الصناعية ادى الى الاضرار بالبيئة المائية من خلال ازدياد المخلفات الصناعية التي تجد مصبها الاخير في الانهار والبحار، ومن ناحية اخرى فقد ادى اتساع دائرة الدول التي توصلت الى اسرار الطاقة الذرية ثم النووية والهيدروجينية وازدياد القيام بإجراء التجارب الى تسرب اشعاعاتها في البحار والمحيطات واحداث ابلغ الضرر بهذه البيئة ومن ثم انعكاسها على حياة الانسان وحياة الكائنات التي تعيش فيها[٢].

٣. **تلوث البيئة البرية**: يعرف تلوث البيئة البرية بانه الفساد الذي يصيب التربة فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية او الكيميائية او الحيوية بشكل يجعلها تؤثر سلباً بصورة مباشرة او غير مباشرة على من يعيش فوق سطحها من انسان او حيوان او نبات، وملوثات البيئة البرية كثيرة ومتنوعة مثل المخلفات الزراعية والمبيدات الحشرية واستخدام الاسمدة النيتروجينية بشكل مبالغ، واستخدام مياه الصرف الصحي، فضلاً عن مخلفات الطاقة النووية، ومحطات تصفية النفط، والمخلفات الكيميائية المنبعثة من المصانع[٣].

---

١) قردانيز وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٥٦.

٢) تقرير، توقعات البيئة العالمية البيئة من اجل التنمية، برنامج الامم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧، ص١٣١.

٣) تقرير، توقعات البيئة العالمية البيئة من اجل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٣-٩٤.

ثالثاً: الكوارث

ان التغيرات الناجمة عن تغير المناخ هي الاسباب المباشرة لوقوع الكوارث البيئية ومن ضمن تلك الاسباب حرائق الغابات اذ اثبتت احدث الدراسات التي اجراها باحثون من جامعة ميريلاند عام ٢٠٢٢ الى ان حرائق الغابات بسبب تغير المناخ دمرت ضعف المساحات العالمية المغطاة بالأشجار مقارنة عن ما كان يحدث قبل ٢٠ عاماً.

كما تشمل الكوارث ايضاً ذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحار الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري الذي يؤدي الى ذوبان القمم الجليدية القطبية، والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، الامر الذي يهدد الجزر والمدن الساحلية المنخفضة، وقد اشار تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام ١٩٩٥ الى ان منسوب مياه البحار والمحيطات قد ارتفع بمقدار ٢٠ سم خلال القرن العشرين ومن المتوقع ان يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الى ارتفاع مستوى سطح البحار ما بين ٢٠ – ٩٠ سم بنهاية القرن الواحد والعشرين.

فضلاً عن ذلك فان الجفاف هو احد الكوارث الحاصلة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة الذي يرتبط بالفترة الزمنية التي تتعرض فيها منطقة ما لهطول امطار اقل من المعتاد مما يؤدي الى انخفاض رطوبة التربة او المياه الجوفية، اما التصحر فهو يحدث بسبب تدخل الانسان في الطبيعة وتدهور حالة الاراضي في المناطق ذات الامطار المنخفضة المعروفة باسم الاراضي الجافة او القاحلة مما يؤدي الى انجراف التربة وعدم القدرة على الاحتفاظ بالمياه او اعادة نمو النباتات ومن ثم شح المياه والتصحر، وحسب تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) فان ارتفاع الحرارة فوق الدرجتين من شأنه تعريض ٥,١ مليار نسمة لازمة مياه حادة، كما تؤدي ظاهرة الاحتباس الحراري المتفاقمة الى تزايد نشاط الفيضانات والاعاصير المدمرة في مناطق متعددة من العالم، اذ خلصت دراسة الى ان ما يصل ٣٨% من الامطار المتساقطة خلال اعصار "هارفي" الذي تسبب في فيضانات كارثية في مدينة "هيوستن" بالولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٧، كان على الارجح نتيجة ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري، اذ يؤدي الارتفاع في درجات حرارة البحار والمحيطات وحرارة الارض عموماً في اشتداد الاعاصير والفيضانات المدمرة، وفي زيادة وتيرتها، وان تداعيات التغيرات المناخية المتطرفة تسهم ولا ريب في احداث خلل في طبيعة الظواهر الطبيعية واليات حدوثها وتوقيتاتها، بما فيها من اعاصير وفيضانات وعواصف، بحيث تغدو عصية على التوقع.

رابعاً: فقدان التنوع البيولوجي

ترتبط ظاهرة فقدان التنوع البيولوجي ارتباطاً مباشراً بالتغير المناخي، اذ يهدد التغير المناخي بزوال ربع الكائنات الحية التي تعيش على الارض وحرمانها من البيئة الملائمة، وحسب ما تؤكده الدراسات فانه في حال

استمرار حدوث تغير مناخي حتى عام ٢٠٥٠، بنسبة ضئيلة سيتسبب في اندثار بعض انواع الكائنات الحية بنسبة ١٨%، اما في حالة وقوعه بنسب متوسطة فان نسبة الانقراض ستصل الى ٢٤%، في حين سيبلغ معدل الانقراض نحو ٣٥% اذا وقع اقصى تغير مناخي يمكن ان تتعرض له الارض، ويشتمل فقدان التنوع البيولوجي على هجرة انواع عدة من الكائنات الحية والطيور الى مواطن اخرى وتغير دورات الكثير منها بفقدانها لموطنها الطبيعي، فضلاً عن تراجع الغطاء النباتي الذي يعد غذاء البعض من الكائنات بسبب ارتفاع درجات الحرارة، كما يسبب الارتفاع في درجات الحرارة الى تدهور الشعب المرجانية التي تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على الثروة السمكية، وايضاً يؤدي الارتفاع في درجات الحرارة الى التأثير في تركيز املاح المحيطات التدريجي، وارتفاع نسبة ثنائي اوكسيد الكاربون في الغلاف الجوي ويؤدي بالنتيجة الى التأثير في سائر السلسلة الغذائية البحرية كالمحار، ومن المرجح حسب الدراسات ان تتعرض نسبة ٢٠% الى ٣٠% من النباتات والحيوانات للانقراض في حالة تخطي معدل درجات الحرارة العالمي من ١,٥ الى ٢,٥ درجة مئوية[١].

المطلب الثاني: الجهود الدولية المتعلقة بحماية المناخ

تشمل الجهود الدولية المتعلقة بحماية المناخ مجموعة واسعة من المؤتمرات التي عقدت على المستوى الدولي، فضلاً عن مجموعة كبيرة من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالعناية بالمناخ، ومن ذلك:

اولاً: الجهود على صعيد المؤتمرات الدولية

١. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢): المنعقد في ستوكهولم في الفترة ٥-١٦ حزيران ١٩٧٢، بناءاً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٤٦ (د-٤٥) المؤرخ ٣٠ تموز ١٩٦٨ الجمعية العامة، والخاص بالنظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن مشكلات البيئة البشرية، واوصى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد المؤتمر بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩٨ (د-٢٣) المؤرخ ٣ كانون الأول ١٩٦٨، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٢].

صدرت عن المؤتمر وثيقة تاريخية تضمنت العديد من المبادئ والتوجهات التي يتوجب على الدول اتباعها لحماية المناخ ووقف التدهور المستمر للموارد الطبيعية، والتي كانت الأساس في تبلور المبادئ والمفاهيم القانونية لقانون البيئة الدولي[٣].

---

١) سامي جاد عبد الرحمن واصل، التعاون الدولي في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، المجلة القانونية، المجلد١٤، العدد ٣، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢، ص٧٣٤.

٢) الوثيقة الختامية: A/CONF.48/14/Rev.1.

٣) سامي جاد عبد الرحمن واصل، مصدر سبق ذكره، ص٧٤٤.

٢. **اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (١٩٨٧):** أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٦١/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول ١٩٨٣، وأعدت تقريرا قُدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٧، استند إلى دراسة استغرقت أربع سنوات بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"، ويُعرف أيضا باسم "**تقرير برونتلاند**"، **تضمن تطويراً لموضوع التنمية المستدامة**[١].

٣. **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢):** عُقد بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٨/٤٤، المؤرخ ٢٠ كانون الأول ١٩٨٨، في "**ريو دي جانيرو**" في الفترة ٣ - ١٤ حزيران ١٩٩٢، عُرف وقتها باسم "**قمة الأرض**"، وأُطلق عليه بعد ذلك اسم "**مؤتمر ريو**"، وأدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، واعتمد ثلاثة اتفاقات رئيسية هي:

أ. "**إعلان ريو" المتعلق** بالبيئة والتنمية، وهو سلسلة من المبادئ التي تعرِّف حقوق ومسؤوليات الدول.

ب. "**جدول أعمال القرن ٢١**"، وهو خطة عمل عالمية لتعزيز التنمية المستدامة.

ج. "**بيان مبادئ الغابات**"، وهو مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم.

وخلال المؤتمر فُتح باب التوقيع على معاهدتين متعددتي الأطراف هما: "**اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**"، و"**اتفاقية التنوع البيولوجي**"، وفيه دعا إلى عدة مبادرات كبرى في المجالات الرئيسية الأخرى للتنمية المستدامة، مثل المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبدء مفاوضات بشأن اتفاقية لمكافحة التصحر؛ واتفاق بشأن الأرصدة السمكية الكثيرة الترحال والمتداخلة المناطق[٢].

٤. **دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة المكرسة للبيئة (١٩٩٧):** والتي دعت الى عقدها الجمعية العامة في القرار المرقم ١٩٠/٤٧ والقرار المرقم ١٨١/٥١، وعرفت باسم "**قمة الأرض + ٥**"، **وعُقدت في نيويورك** في الفترة ٢٣- ٢٧ حزيران ١٩٩٧، استعرضت خلالها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣].

٥. **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢):** عقد بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩/٥٥ في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠، ويُعرف أيضا باسم "**ريو +١٠**"، في جوهانسبرغ في الفترة ٢٦ آب لغاية ٤ أيلول ٢٠٠٢، **استعرض من خلاله** التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ منذ اعتماده عام ١٩٩٢، شملت الوثيقة الختامية، إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ[٤].

---

١) بموجب الوثيقة A/42/427.

٢) الوثيقة الختامية في ثلاثة مجلدات: **A/CONF.151/26/Rev.1**.

٣) الوثيقة الختامية: قرار الجمعية العامة S/19/2DA- المؤرخ ٢٧ حزيران ١٩٩٧.

٤) الوثيقة الختامية: A/CONF.199/20 + Corr.1.

٦. **مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي لعام ٢٠٠٩ (قمة كوبنهاغن):** انعقد هذا المؤتمر بالدنمارك في الفترة ٧-٨ حزيران ٢٠٠٩، وحضره ممثلي ١٩٢ دولة لبحث موضوع تغير المناخ، ولوضع خريطة لاستراتيجية تهدف الى خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، والناجمة عن احتراق الوقود الاحفوري، ويهدف ايضاً لاقرار الية دولية جديدة لتكون جاهزة لدخول حيز النفاذ في الأول من كانون الأول ٢٠١٣، مع نهاية سريان المرحلة الأولى من برتوكول كيوتو[١].

٧. **مؤتمر كانكون ٢٠١٠ (COP16):** تميز هذا المؤتمر بإعلان اليابان انسحابها من بروتوكول كيوتو واستغرق ١٢ يوماً لانعقاده، جاء التفاوض في هذا المؤتمر لترسيخ تعهدات التخفيف التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية كوبنهاغن، وكيفية تطبيق بروتوكول كيوتو، كما جاء في التفاوض تحديد النتائج الواجبة والمستقبلية لمحتوى بروتوكول كيوتو الذي نص على استكمال العمل في اقرب وقت ممكن وفي الوقت المناسب لضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية[٢].

٨. **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٢):** دعت الى عقده الجمعية العامة في القرار المرقم ١٩٧/٦٦، ويُعرف باسم "ريو +٢٠"، لكونه عُقد في "ريو دي جانيرو" في الفترة ٢٠- ٢٢ حزيران ٢٠١٢، شملت الوثيقة الختامية وثيقة بعنوان "المستقبل الذي نصبو اليه"[٣].

٩. **مؤتمر تحقيق الاهداف الانمائية للألفية (٢٠١٣):** دعت الى عقده الجمعية العامة في جلستها الاستثنائية في ٢٥ ايلول ٢٠١٣، في نيويورك، لمتابعة تحقيق الاهداف الانمائية بحلول عام ٢٠١٥، أكدت من خلاله الدول الأعضاء التزامها بتحقيق الأهداف ووافقت على عقد قمة رفيعة المستوى في ايلول ٢٠١٥ لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف التي ستبنى على الأسس التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك التحديات المستقبلية، بهدف تحقيق التوازن بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة: توفير التحول الاقتصادي وإتاحة الفرصة لانتشال الناس من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة[٤].

١٠. **قمة العمل المناخي (٢٠١٩):** عقدت في كاليفورنيا في ايلول ٢٠١٩، والتزمت من خلالها ٦٥ دولة واقتصادات رئيسة دون الوطنية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، بينما اعلنت ٧٠ دولة انها ستعزز من خطط عملها بحلول عام ٢٠٢٠، وقدم اكثر من ١٠٠ من قادة الاعمال اجراءات ملموسة للتوافق مع اهداف اتفاقية باريس وتسريع الانتقال الى الاقتصاد الاخضر، كما اعلنت العديد من الدول والمدن

---

١) سامي جاد عبد الرحمن واصل، مصدر سبق ذكره، ص٧٤٥.

٢) قردانيز وافية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

٣) الوثيقة الختامية: A/CONF.216/16 .

٤) الوثيقة الختامية: A/68/202 .

عن خطوات جديدة مهمة لمكافحة ازمة المناخ، وكانت الدول الجزرية الصغيرة النامي وكانت الدول الجزرية الصغيرة النامية واقل الدول نمواً من بين الدول التي قدمت اكبر التعهدات[١].

١١. برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) لعام ٢٠٢٢: اطلق على عام ٢٠٢٢ عام النشاط المتجدد فيما يتعلق بالعمل البيئي، الذي وافق الاحتفال بذكرة التأسيس الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢، إذ اعتمدت الدول الأعضاء، في الدورة الخامسة لجمعية العامة قرارات تاريخية لتكثيف الجهود للحد من التلوث، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وحماية الطبيعة وإصلاحها على نطاق العالم، فكان مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠٢٢ بمثابة لحظة تاريخية أفضت إلى انشاء صندوق الخسائر والاضرار، وبدأت مفاوضات عالمية لإنهاء التلوث الناتج عن المواد البلاستيكية التي انطلقت في أوروغواي، واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق العالمي في الوصول إلى بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، كما شهد مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في مونتريال، بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، اعتماد إطار عمل طموح لحماية التنوع البيولوجي وإحيائه بحلول عام ٢٠٣٠.

واستعرض خلال المؤتمر التحديات الكبرى المتمثلة بتفاقم الآثار المدمرة لأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المُناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات من خلال التفاوت الآخذ في الاتساع، واندلاع الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، اذ كان الفقراء والفئات المستضعفة، كما هو الحال دائماً، الأشد تضرراً بالجفاف، والفيضانات، وحرائق الغابات مما قلّص من التنوع البيولوجي وزاد من مستويات التلوث.

من خلاله عزَّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده للاستجابة لهذه الأزمات وبدأ في تقديم استراتيجية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاستفادة من قوة شراكاته، مع الدول الأعضاء للوفاء بالوعود للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وحماية واصلاح النظم الايكولوجية، وتخفيف عبء التلوث، ويستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في كل هذه الأمور، في دعم البلدان في تنفيذ قرار جمعية الامم المتحدة للبيئة، وأنشأ ثلاثة صناديق جديدة توفر تمويلاً مرناً لدفع عجلة التقدم فيما يتعلق باستقرار المُناخ، والعيش في وئام مع الطبيعة، والمضي قدماً نحو كوكب خالٍ من التلوث.

---

[١] سعاد بوقندورة، جهود منظمة الامم المتحدة في التغيرات المناخية على الامن البيئي العالمي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد١٠، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٣٨٩.

ثانيا: الجهود على مستوى ابرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

١. اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢[1]

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ في ٢١ آذار ١٩٩٤، وأصبحت عضويتها شبه عالمية، اذ انضمت اليها الدول الـ ١٩٨ التي صدقت على الاتفاقية، والهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو الحد من التدخل البشري "الخطير" في النظام المناخي.

ان الهدف النهائي للاتفاقية هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة "عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي". وينص على أنه "ينبغي تحقيق هذا المستوى خلال إطار زمني كاف للسماح للنظم البيئية بالتكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ، ولضمان عدم تعرض إنتاج الغذاء للتهديد، ولتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدما بطريقة مستدامة".

الفكرة هي أنه من المتوقع من البلدان الصناعية، باعتبارها مصدر معظم انبعاثات الغازات الدفيئة الماضية والحالية، أن تبذل قصارى جهدها لخفض الانبعاثات على أرضها. وتسمى هذه البلدان ببلدان **الملحق الأول** وتنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وهي تشمل ١٢ دولة ذات "اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية" من أوروبا الوسطى والشرقية. وكان من المتوقع أن تقوم بلدان المرفق الأول بحلول عام ٢٠٠٠ بتخفيض انبعاثاتها إلى مستويات عام ١٩٩٠. وقد اتخذ العديد منهم إجراءات قوية للقيام بذلك، وقد نجح البعض منهم بالفعل، ويتعين على البلدان الصناعية (المرفق الأول) أن تقدم تقارير منتظمة عن سياساتها وتدابيرها المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك القضايا التي يحكمها بروتوكول كيوتو (بالنسبة للبلدان التي صدقت عليه)، ويجب عليهم أيضًا تقديم جرد سنوي لانبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بهم، بما في ذلك بيانات سنة الأساس (١٩٩٠) وجميع السنوات التي تلت ذلك.

تقدم البلدان النامية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) تقاريرها بشكل أكثر عمومية عن الإجراءات التي اتخذتها للتصدي لتغير المناخ والتكيف مع آثاره - ولكن بشكل أقل انتظاماً مما تفعله الأطراف المدرجة في المرفق الأول، وتتوقف تقاريرها على حصولها على التمويل اللازم لإعداد هذه التقارير، وخاصة في حالة أقل البلدان نموا.

---

[1]) United Nations Climate Change, What is the United Nations Framework Convention on Climate Change, https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change.

اما المشاكل التي واجهت الاتفاقية فتتلخص بالاتي[١]:

أ- النتائج العلمية بشان تأثيرات الغازات الدفيئة على المناخ العالمي ما زالت غير مؤكدة.

ب- الاثار الاقتصادية المترتبة على عقد تلك الاتفاقية، والتي تتعلق بالتكلفة الاقتصادية التي ستتحملها الدول لاحداث التغيرات المطلوبة في القطاع الصناعي للحد من الانبعاثات.

ت- عدم وجود عناية كافية آنذاك من قبل الراي العام العالمي بهذه القضية.

ث- مطالبة الكثير من الدول النامية والتي لديها الاستعداد للموافقة على الاتفاقية، بضرورة توفير المواد اللازمة لها لتسهيل انتقال التكنولوجيا لمساعدتها في تحمل الأعباء اللازمة في مثل هذه الاتفاقية.

تتمتع الاتفاقية الاطارية بعضوية شبه عالمية اذ صدقت عليها ١٩٧ دولة، والهدف النهائي للاتفاقية تحديثها بموجب اتفاقيات لاحقة، ففي هذه الاتفاقية توافقت الأمم على تثبيت مستويات تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي لمنع التأثيرات الخطيرة الناجمة عن النشاط البشري على النظام المناخي، وينعقد كل عام مؤتمر جامع يضم كل الأطراف الموقعة ويسمى مؤتمر الأطراف (COP) (Conference of the Parties) تناقش فيه خطوات العمل القادمة وقد انعقد منه حتى الان ٢٧ مؤتمراً، ويتم في هذه المؤتمرات اتخاذ القرارات والتوصيات والاتفاق على التدابير التي يجب اتخاذها للتصدي لتغير المناخ.

وبدأت تلك الجهود الدولية منذ مؤتمر برلين - المانيا ١٩٩٥(COP1)، ثم تبعها مؤتمر جنيف - سويسرا ١٩٩٦ (COP2)، واستمرت بعد ذلك في كيوتو- اليابان ١٩٩٧، وبوينس ايرس- الارجنتين ١٩٩٨، وبون- المانيا ١٩٩٩، ولاهاي- هولندا ٢٠٠٠، ومراكش- المغرب ٢٠٠١، ونيودلهي- الهند ٢٠٠٢، وميلان- ايطاليا ٢٠٠٣، وبوينس ايرس- الارجنتين ٢٠٠٤، ومونتريال- كندا ٢٠٠٥، ونيروبي- كينيا ٢٠٠٦، وبالي-اندونيسيا ٢٠٠٧، وبوزنان- بولندا ٢٠٠٨، وكوبنهاغن-الدنمارك ٢٠٠٩، وكانكون- المكسيك ٢٠١٠، وديربان- جنوب افريقيا ٢٠١١، والدوحة- قطر ٢٠١٢، ووارسو- بولندا ٢٠١٣، وليما- بيرو ٢٠١٤، وباريس- فرنسا ٢٠١٥، ومراكش- المغرب ٢٠١٦، ومؤتمر كاتوفيتسه - بولندا ٢٠١٨، ومؤتمر مدريد- اسبانيا ٢٠١٩، ومؤتمر غلاسكو - المملكة المتحدة ٢٠٢١، وصولاً الى مؤتمر شرم الشيخ – مصر (COP27)، ومن المنتظر ان تحتضن مدينة دبي – الامارات العربية المتحدة في ١٢ كانون الاول ٢٠٢٣ النسخة (COP28)، بشأن التغيرات المناخية[٢].

---

١) انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، جامعة بني سويف، ٢٠١٩، ص١٦٣- ١٦٤.

2) COP28 Dubai, UAE, Available via the link: https://freejna.dewa.gov.ae/cop28/cop-history.html.

٢. بروتوكول كيوتو ١٩٩٧

الحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لعام ١٩٩٢ برتوكول يتضمن التزامات اكثر تحديداً والزامية، وهو برتوكول كيوتو الذي وقعت عليه الدول عام ١٩٩٧ ودخل حيز لنفاذ عام ٢٠٠٥ بعد اكمال الشرطين اللازمين واللذان يتمثلان في تصديق ٥٥ دولة على البروتوكول على ان يكون من ضمنهم دول متقدمة تمثل نسبة انبعاثها من الغازات ٥٥% من اجمالي الغازات المنبعثة في العالم، ويضم الان برتوكول كيوتو ١٩٢ طرفاً.

وقانونياً يلزم برتوكول كيوتو الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات والحد منها، وبصورة جماعية بمقدار ٥% على الأقل على ان يتم التخفيض بنسب مختلفة وخلال فترة الالتزام الاولي للبروتوكول من بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢، في حين حددت الفترة الثانية التي تنتهي عام ٢٠٢٠ الغازات التي يشملها الخفض وهي ست غازات هي: ثنائي أوكسيد الكاربون (Co2)، وغاز الميثان (CH4)، وغاز أكسيد النيتروز (N2O)، والمركبات الكاربونية الفلورية الهيدروجينية (HFCs)، والمركبات الكاربونية الفلورية المشبعة (PFCs)، واخيراً غاز سادس فلوريد الكبريت (SF6)، مع اختلاف نسب خفض هذه الغازات بين الدول، وبالتحديد بين الدول المتقدمة والدول النامية[١].

٣. اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (٢٠١٥)

من خلاله توصلت الاطراف الموقعة على الاتفاقية الاطارية لعام ١٩٩٢، الى تكثيف الاجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكاربون، ولأول مرة تتفق جميع الدول الى قضية مشتركة للقيام ببذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع اثاره، مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك، لرسم مسار جديد في جهود المناخ العالمي[٢].

اذ توصلت الجهود الدولية في المؤتمر الحادي والعشرين (Cop21) للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ٢٠١٥ إلى التوقيع على اتفاق باريس للمناخ، ولأول مرة تجتمع البلدان حول قضية مشتركة تتمثل في بذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره وتعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية. وللقيام بذلك، جاء بأحكام لم يتناولها أي اتفاق دولي من قبل، ولهذا اعتبرت هذه الاتفاقية تحولا تاريخيا في القانون الدولي لحماية البيئة.

ويسعى اتفاق باريس إلى إنشاء نظام قانوني ملزم للدول الأطراف من أجل العمل على التخفيف من المشاكل البيئية، خاصة تلك المتعلقة بالتغير المناخي، خلافاً للاتفاقيات السابقة، والتي اتسمت بأحكامها غير

---

[١] United Nations, Climate Change, Process and meetings The Kyoto Protocol, Available via the link: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-kyoto-protocol.

[٢] انجي احمد عبد الغني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

الملزمة. كما تسعى الاتفاقية الى تكثيف الاجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكاربون، لرسم مسار جديد في جهود المناخ العالمي[١].

وتعد مسألة الطبيعة القانونية لاتفاق باريس أحد الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال المفاوضات التي سبقت الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، والتي اعتمدت الاتفاق. وظلت هذه القضية تلعب دورا محوريا في صياغة منهاج ديربان لعام ٢٠١١، الذي منح ولاية مفاوضات باريس، وكانت النتيجة تفويضاً بوضع "بروتوكول أو صك قانوني". أو نتيجة متفق عليها لها قوة قانونية بموجب الاتفاقية وتنطبق على جميع الأطراف.

ولم يتم حل مسألة الطبيعة القانونية لاتفاق باريس خلال المفاوضات حتى قمة باريس، ولكن مع انتقال مفاوضات باريس إلى عامها الأخير، فقد أصبحت ذات أهمية متزايدة لتحديد ما يتم التفاوض عليه - سواء كان معاهدة دولية، أو قرار مؤتمر الأطراف أو البروتوكول - لأن ذلك له آثار على الأحكام. ليتم تضمينها والمتطلبات الإجرائية الواجب الوفاء بها.

وهذا الاختلاف ظهر واضحاً أيضاً من خلال الوثيقة الرسمية للمفاوضات التي تم اعتمادها في فبراير/شباط ٢٠١٥، والتي توحي بأن ما يتم التفاوض عليه هو اتفاقية دولية، اذ تتكون من الديباجة والأحكام القانونية والأحكام الختامية، إلا أن الملاحظة المكتوبة في هامش الوثيقة: "ان هذا النص يتوافق مع العمل الجاري ولا يمس بأي حال من الأحوال طبيعته القانونية المستقبلية"[٢]، أي أنه لا يمكن الحكم على الطبيعة القانونية للوثيقة مسبقًا.

تعتبر التغيرات المناخية من أهم التهديدات التي تواجه العالم المعاصر، على الرغم من التطور التكنولوجي الكبير الا ان اقتصادات دول العالم ما زالت تعتمد بشكل أساسي على قطاعات تعتمد على الظروف المناخية، مثل الزراعة وصيد الأسماك والسياحة، ولا تزال تعتمد على الطاقة التقليدية مصادرها مثل الفحم والنفط، خاصة وأن الأبحاث العلمية والدراسات المستقبلية تشير إلى احتمالية اختفاء الموارد الطاقوية نتيجة الاستغلال غير العقلاني الذي يجبر دول العالم على التماسك والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التغيرات المناخية أو على الأقل الحد من آثارها ومن المتوقع أن تمتد آثارها السلبية لعدة قرون.

وهدفت المؤتمرات المتعاقبة إلى وضع إطار عام يتضمن الجمع بين الدول المتسببة في انبعاثات الغازات الدفيئة حتى توصلوا إلى قمة باريس عام ٢٠١٥ بمشاركة ١٩٥ دولة وممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير

---

١) المصدر نفسه، ص١٦٣.

٢) يحياوي لخضر، حماية البيئة في ضوء اتفاق باريس للتغير المناخي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٧.

الحكومية المعنية بالبيئة، والتي توجت بإبرام الاتفاق الذي وصفه مراقبون بالتاريخي وغير المسبوق، ووصفه آخرون بأنه اتفاق عادل وملزم قانونا.

وقد تضمن اتفاق باريس مجموعة من الأحكام والعناصر والآليات التي تهدف، في إطارها، على ضرورة معالجة الفجوة الكبيرة التي تفصل بين حجم الالتزامات المتخذة لخفض الانبعاثات العالمية من قبل الدول الأطراف بحلول عام ٢٠٢٠ وما تم إنجازه على أرض الواقع، مع الإبقاء على هدف مواصلة العمل للسيطرة على ارتفاع درجات الحرارة، بأقل من درجتين مئويتين عن مستويات ما قبل عصر الصناعة.

وقد حدد هذا الهدف باعتباره سيسمح بمواجهة مخاطر التغير المناخي غير ان ذلك يستلزم تضحيات كبيرة وتخفيضاً شديداً لانبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري، وكذلك ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتقليل استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وهي المهمة التي تبدو صعبة للغاية.

ومن بين الأولويات التي تمت مناقشتها في اتفاق باريس، نجد تمويل الدول المعرضة لآثار تغير المناخ وتزويدهم بالوسائل اللازمة للتكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى مراقبة الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واعتماد إطار قانوني يتطلب من جميع البلدان المتفاوضة للعمل على الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية. كما تناولت قضايا التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب وتطوير الكفاءات.

ويذكر ان العراق انضم إلى اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥، وأودع الصك الخاص بالانضمام، وتمت المصادقة عليها بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٠، وكان من الأسباب الموجبة لتشريعه هو التعاون مع الدول في مواجهة تغير المناخ، والتصدي لظاهرة انبعاث الغازات الدفيئة، وقد عد هذا الانضمام والتصديق بمثابة خطوة مهمة تشير الى توجه العراق في الحصول على تمويل من خلال صندوق المناخ الأخضر الذي يساعد في تحفيز الاقتصاد للقفز والانتقال من الاعتماد على النفط الى مصادر الطاقة الأخرى، ويشجع الدول الأخرى على مساعدة العراق في تحقيق هذا الانتقال، ولكن على الرغم من كل هذا توجد مخاوف من ان العراق ليس على استعداد لمثل هكذا تغيير سريع علماً ان العراق خامس دولة في العالم اكثر عرضة لتغير المناخ وفقاً لتوقعات البيئة العالمية وارتفاع درجات الحرارة فيه.

وبعد انعقاد مؤتمر الاطراف السادس والعشرون عزز العراق التزامه بالحد من الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري، واتخذ عدة خطوات للتحول نحو اقتصاد اكثر خضرة، من خلال تعزيز الاستثمار في الغازات الطبيعية وتخصيص اثنا عشر جيجا وات من الطاقة المتجددة، وفي اطار المساهمات الوطنية سيخفض العراق وبشكل طوعي ١-٢% من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون من الصناعة، وسيقوم بفتح نافذة لاستثمار ١٠٠ مليار دولار امريكي في الاقتصاد الاخضر، لكلا القطاعين الخاص والعام، على مدى السنوات العشر القادمة.

فضلاً عن ذلك فان دور العراق في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ يتمثل في مشاركته كدولة عضو في الاتفاقية وتنفيذ التزاماته والتحرك نحو تحقيق أهداف الاتفاقية والالتزام بتخفيف تأثيرات تغير المناخ وتكييف البلاد مع هذا التحدي العالمي. وهناك بعض الجوانب المهمة لدور العراق في اتفاقية باريس:

أ- **الالتزام بتقليل الانبعاثات:** وفقًا لاتفاقية باريس، يجب على الدول الأعضاء تقديم خطط واستراتيجيات لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. العراق كدولة عضو ملتزم بتحديد وتحقيق أهداف تخفيفها وتقديم تقارير دورية عن جهوده في هذا الصدد.

ب- **تكييف مع تغير المناخ:** العراق يواجه تحديات كبيرة من جراء تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه وتغيرات في نمط الأمطار. وعليه يجب على العراق تطوير استراتيجيات تكييف لمواجهة هذه التحديات وضمان استدامة الموارد البيئية والزراعة والصناعة.

ت- **تلقي الدعم الدولي:** العراق يمكنه طلب واستفادة من الدعم الدولي المتاح لمساعدته في تحقيق أهداف تغير المناخ. العديد من البرامج والصناديق الدولية متاحة لدعم الدول النامية في مكافحة تغير المناخ وتنفيذ مشاريع مستدامة.

ث- **تعزيز الوعي والتعليم:** الحكومة العراقية يمكنها أداء دوراً مهماً في نشر الوعي بقضايا تغير المناخ وتعليم المواطنين والشركات حول الأساليب والممارسات المستدامة التي يمكن أن تقلل من تأثيرات تغير المناخ.

إن التحديات التي يواجهها العراق بسبب تغير المناخ تجعل من تنفيذ التزامات اتفاقية باريس أمراً حيويًا لضمان استدامة البيئة والاقتصاد والصحة ورفاهية المواطنين في المستقبل.

٤. قمة مراكش المناخية ٢٠١٦

تعد قمة مراكش قمة عالمية انطلقت في الفترة ٧-١٨ تشرين الثاني ٢٠١٦، بعد الانتهاء مباشرة من الدورة ٢١ لقمة باريس، وحقق اتفاق قمة مراكش نجاحاً كبيراً في عقد اتفاق جديد وفي عدد الدول الموقعة عليه منذ اليوم الأول مقارنة بالاتفاقات الدولية السابقة، فضلاً عن ذلك دخوله حيز النفاذ في تشرين الثاني ٢٠١٦ قبل الموعد المتوقع لسريانه، ووصفت النتائج التي حققها المؤتمر في الجوانب الفنية بانها متواضعة بسبب عقد مناقشات جوهرية في جميع القضايا وكذلك التكليف بإعداد المزيد من الدراسات الفنية، في حين انه لم ينقضي سوى عام على اتفاق باريس ولا تزال قائمة الاعمال المنوط القيام بها من طرف الدول طويلة[١].

[١] قردانيز وافية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

المطلب الثالث: دور مجلس الامن الدولي والمنظمات المتخصصة في مواجهة التغير المناخي

اولاً: دور مجلس الأمن الدولي

يؤدي مجلس الأمن الدولي دوراً مهماً في توعية الدول الأعضاء بأهمية التغير المناخي وتأثيره على السلم والأمن الدوليين، ويقوم المجلس بعقد جلسات وندوات لمناقشة قضايا التغير المناخي وتأثيرها على الأمن الدولي وتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا التحدي العالمي، ففي ١٣ حزيران ٢٠٢٣، عقد مجلس الامن الدولي جلسة رفيعة المستوى لبحث العلاقة بين تغير المناخ والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، ترأست الجلسة وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحدث في الجلسة "خوان مانويل سانتوس"، رئيس كولومبيا الأسبق، قائلاً "**مهمتنا هي دعوة قادة العالم للاستجابة للتهديدات الوجودية التي تواجه البشرية ومن بينها أزمة المناخ**"، مؤكداً "إن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات للأمن البشري ويضر الطبيعة والبيئة بطرق عديدة، وانه **يجب على مجلس الأمن أن يكثف ويؤدي دوره في معالجة التحدي غير المسبوق لانعدام الأمن المناخي، والعمل مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لإيجاد حلول مستدامة وعادلة**"[١].

وكان قد سبق وان ناقش مجلس الامن في ١٧ نيسان عام ٢٠٠٧ مشكلة تغير المناخ باعتبار ان الاثار الناتجة عنها تدخل ضمن اختصاصاته، وكان ذلك في مقر المجلس بنيويورك، وقد نوهت رئيسة المجلس (توريا لانسينغ، سفيرة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة) اثناء افتتاح تلك الجلسة الى اعتقادها بان مشاركة ٥٥ عضواً في المناقشة يعد رقماً قياسياً في مثل هذا النوع من القضايا، ورحبت بأعضاء الأمم المتحدة من خارج مجلس الامن وهم ٤٠ عضواً طلبوا ان ينضموا لهذه المناقشات دون ان يكون لهم حق التصويت على ما قد يتخذ فيها من قرارات، وقد بات واضحاً في كلمات الأعضاء المشتركين ادراكهم التام للحقائق العلمية التي أوردتها تقارير الهيئة الدولية وادراكهم كذلك للإثار المنتظر وقوعها اذا لم يتم تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، حتى ان ممثلي الدول الذين اظهروا اعتراضاً على تناول موضوع تغير المناخ في المجلس مثل مصر والاتحاد الروسي واعتبروا ان هذه المناقشات تعد تجاوزاً لاختصاصات المجلس، ومخالفة للميثاق، ومحاولة لإبراء الذمة من جانب الدول الصناعية الكبرى، لم يشككوا في ان هناك خطورة فعلية كبيرة وتداعيات سلبية لهذا التغير.

ولغرض بيان موقف دول العالم تجاه هذه القضية، فان ما أورده الممثلون الدوليون في هذا المحفل يجسد مدى اقتناع تلك الدول بقضية المناخ، ومدى استعدادهم للتعاون دولياً بشأن هذه الحماية، وقد اشارت

---

[١] الأمم المتحدة، برئاسة الامارات مجلس الامن يبحث تزايد خطر تغير المناخ على السلم والامن، متاح على رابط الموقع: https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2023/06/81959/bryast-alamarat-mjls-alamn-ybhth-tzayd-khtr-tghyr-almnakh-ly-alslm.

رئيسة المجلس لأهمية هذا الغرض في تعقيبها عند نهاية الاجتماع بقولها: "اعتقد اننا ابرزنا هذه المشكلة المعقدة والتحدي الذي يشكله تغير المناخ بالنسبة لنا جميعاً، وضرورة ان نتصدى له بطرق متنوعة، وان نحاول التخفيف من حدة اخطاره بشكل يجعلنا في غنى عن وجود دور لمجلس الامن على ما نأمل، فلا شك في اننا جميعاً نريد التفكير ملياً فيما ناقشناه، ولكن اذا لم تقم الدول باتخاذ ما يلزم من سياسات وقائية وتدابير لحماية المناخ فقد يبدأ مجلس الامن في اتخاذ ما يلزم حيال ذلك وفقاً لسلطاته المخولة له"[١].

وأوردت رئيسة المجلس عند بداية جلسة المناقشة: "اسمحوا لي ان اشرح سبب اعتقادي بان مجلس الامن هو المكان المناسب لهذا النقاش، ان مسؤوليتنا في المجلس هي الحفاظ على السلم والامن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب الصراعات التي سيدعم المناخ غير المستقر تفاقم بعض العوامل الأساسية المسببة لها، كضغوط الهجرة والتنافس على الموارد الطبيعية".

ويدعم ذلك ما أورده تقرير (ستيرن Stern) الخاص باقتصاديات تغير المناخ، والذي رجح حدوث اضطراب اقتصادي محتمل يرقى لمستوى اذكاء حربين عالميتين، وخلق كساد اقتصادي كبير، بما يؤثر على العالم كله سواء الدول المتقدمة ام النامية، ولذلك فان جلسة اليوم تجعل العالم يدرك ان هناك ضرورة امنية، واقتصادية، وانمائية، وبيئية، لمعالجة مشكلة تغير المناخ، فلنبدأ في تكوين فهم متكامل للعلاقة بين المناخ والطاقة والامن.

ولا يسعى المجلس باستعراض تلك المشكلة الى اجهاض سلطة المؤسسات التي يتم فيها اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمشكلة كالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئاته الفرعية، ووكالات الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية، لان المملكة المتحدة ولمدة خمس سنوات في المفاوضات التي أنشأت تلك الاتفاقية، لا ترغب في تقويض عمل هذه الهيئات او اية هيئة أخرى، ولكن القرارات والإجراءات التي تتخذ في تلك الهيئات ستكون افضل واقوى واكثر فعالية اذا ما ارتكزت على قدر اكبر من الفهم لكل الاثار المترتبة على تغير المناخ، وهو ما يحاول ممثلو الدول ان يوفروه هنا.

ثانياً: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة هي احدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وتعتبر بمثابة المرجعية العلمية لمنظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بحالة وسلوك الغلاف الجوي للأرض، وكذلك تفاعله مع كافة عناصر البيئة الأخرى، وقد انبثقت عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية وكالة تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥١، تختص بشؤون الطقس والمناخ، والعلوم الجيوفيزيائية ذات الصلة.

---

[١] وثيقة الأمم المتحدة، S/pv5663 مجلس الامن الجلسة ٥٦٦٣.

وتتألف المنظمة من ١٨٩ دولة، ويعد المؤتمر العالمي للأرصاد الجوية، هو الهيئة العليا لها، ويجتمع مرة كل اربع سنوات، حيث يحضره مندوبو الدول الأعضاء بغية تحديد السياسات العامة الرامية الى تحقيق اهداف المنظمة، وكذلك اعتماد الخطط اللازمة لذلك، واعتماد اللائحة الفنية المتعلقة بالممارسات الدولية في مجال الأرصاد الجوية، كما يتم من خلال هذا المؤتمر انتخاب رئيس المنظمة ونوابه وأعضاء المجلس التنفيذي وتعيين الأمين العام.

ويختص المجلس التنفيذي للمنظمة بتنسيق برامج المنظمة، والحرص على استخدام مواردها المالية طبقاً لقرارات المؤتمر، ويتألف هذا المجلس من ٣٧ مديراً من المرافق الوطنية لهيئات الأرصاد الجوية، ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل عام لتنفيذ البرامج التي اقرها المؤتمر واستعراض أنشطة المنظمة، وتوجد اتحادات إقليمية للمنظمة تتألف من أعضاء يختصون بتنسيق أنشطة المنظمة في أقاليم: افريقيا، واسيا، وامريكا الشمالية، وامريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب غرب المحيط الهادئ، وأوروبا.

وتعمل الأمانة العامة تحت رئاسة الأمين العام، وتختص بأعداد وثائق المنظمة وتحريرها وتوزيعها، كما تنظم الاتفاقية المنشاة للمنظمة تحديد الاعمال الأخرى التي يمكن ان توكل اليها، وتضطلع الأمانة ايضاً بتقديم الدعم للهيئات التأسيسية للمنظمة، ويوجد مكتبان اتصال للمنظمة احداهما في نيويورك والأخر في بروكسل.

دور المنظمة في حماية المناخ

تؤدي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دوراً حيوياً في توفير المعلومات العلمية والتنبؤات المناخية للدول والمجتمع الدولي، اذ تعمل المنظمة على جمع البيانات الجوية وتحليلها وتوفير توقعات دقيقة للتغيرات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة، مما يساعد الدول في اتخاذ إجراءات لمواجهة التغير المناخي.

كما تعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على تعزيز التعاون الدولي في مجال مواجهة التغير المناخي، وتنظم المنظمة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون بين الدول في مجال مكافحة التغير المناخي وتحسين القدرة على التكيف معه.

فالمنظمة ومنذ انشائها تضطلع بدور فريد وقوي، في المساهمة في سلامة البشرية ورفاهيتها من خلال حماية الأرواح والممتلكات من التعرض للكوارث الطبيعية، والحرص على سلامة البيئة، ومع اثارة مشكلة تغير المناخ وتداعياتها قلقاً للبشرية جمعاء، برز دور المنظمة حيث اضطلعت بدور مهم في رصد ومراقبة الطقس والمناخ، وفهم التغيرات المناخية، بشكل يلبي احتياجات استراتيجيات التكيف وصنع القرارات، كما قامت المنظمة بالاتي[1]:

[1] محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي: تغير المناخ التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة، ٢٠١٣، ص ص٦٤٩- ٦٧٨.

١- المشاركة عام ١٩٨٨ مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في انشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي كان لها الفضل الأكبر في دراسة مشكلة تغير المناخ، وتقديم تقارير توضح كافة جوانبها، وتوثق حقيقة حدوثها على المستوى الدولي، وقد شاركت في تقديم كافة أنواع الدعم التقني والفني للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ للقيام بهذا الدور، لاسيما ما يتعلق بأعداد بياناً سنوياً شاملاً عن حالة المناخ في العالم.

٢- تتعاون المنظمة مع المؤسسات الوطنية للدول، في مجالات تقديم الدعم التقني اللازم لإقامة أنظمة رصد جوي ومناخي، وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتحليل ما يردها من معلومات، وانشاء قواعد وبيانات خاصة بها، بغية تحقيق استفادة كل دول العالم منها، كما تسهم في وضع السياسات الخاصة بهذا المجال في الدول الراغبة وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

٣- باعتبار ان من بين اكثر تداعيات تغير المناخ ترجيحاً في الحدوث هو ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات، تقوم المنظمة برصد كل التغيرات التي تحدث لمستوى مياه البحار والمحيطات، خاصة في المناطق المنخفضة التي يمثل فيها هذا الارتفاع كارثة طبيعية، كما توفر معلومات حيوية مستقاة من أنظمة الإنذار المبكر، وبصورة يمكن من خلالها انقاذ الأرواح والحد من الاضرار التي قد تلحق بالممتلكات وبالبيئة في تلك المناطق، ولذا فقد نشر الموقع الرسمي للمنظمة ان الدراسات العملية اثبتت ان كل دولار يستثمر في خدمات الأرصاد الجوية يدر عائداً اقتصادياً مضاعفاً يصل في كثير من الحالات الى عشرة أمثال ذلك الدولار واكثر، فضلاً عن الفائدة برفاهية الانسان والتي لا تقدر بثمن.

٤- تساعد المنظمة على نقل وتبادل التكنولوجيا المتعلقة برصد التغيرات التي يمكن ان تحدث في المناخ، والتي يمكن ان تعزي الى الأنشطة البشرية، وتوالي عقد البرامج التدريبية خاصة في الدول النامية من اجل تشجيعها على الاخذ بتلك التكنولوجيا.

٥- تشجع المنظمة كافة مؤسسات الأرصاد في الدول الأعضاء لاستخدام تكنولوجيات الأرصاد الجوية في الخدمات العامة في مجالات الزراعة، والطيران، والملاحة، والبيئة، والمياه، وكذلك مجالات التخفيف من اثار الكوارث الطبيعية.

٦- تيسر المنظمة تبادل البيانات والمعلومات والخدمات المتعلقة بجوانب رصد حالة المناخ مجاناً، تأسيساً على الفوائد التي يمكن ان تجنيها الدول جراء ذلك، خاصة ما يتعلق بسلامة المجتمعات وامنها، والرفاهية الاقتصادي، وحماية البيئة.

٧- تقوم المنظمة بدور متميز ضمن الجهود الدولية المتعلقة بمراقبة البيئة وحمايتها، حيث تدعم وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الوطنية للأرصاد الجوية، تنفيذ عدد من

الاتفاقيات المتصلة بالبيئة، كما تساهم في اسداء المشورة والتقييمات العلمية للحكومات بخصوص المسائل ذات الصلة.

٨- احتفلت المنظمة العالمية للارصاد الجوية، على مستوى العالم باليوم العالمي لها، وذلك في ٢٣ اذار عام ٢٠١١، وكان عنوان الاحتفال هو (المناخ وانتم).

٩- قامت المنظمة بانشاء عدة برامج للتعامل مع تغير المناخ، من أهمها (برنامج المناخ العالمي)، وبرنامج (التطبيق الفعال للمعارف والمعلومات المناخية لصالح المجتمعات)، واللذان كرسا لتقديم الخدمات المناخية الخاصة بالتنبؤ بالتقلبات المناخية سواء الطبيعية منها ام الناجمة عن الأنشطة البشرية.

ثالثاً: دور منظمة الصحة العالمية في حماية المناخ

يؤثر تغير المناخ على صحة البشر بشكل كبير، ويساهم في زيادة عبء المرض العالمي، ومن ذلك زيادة نسبة الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات وموجات الجفاف، وكذلك انتشار كثير من الامراض التي يرتبط ظهورها بارتفاع درجة الحرارة وتغير نظم هطول الامطار كالملاريا، وحمى الضنك، وسوء التغذية وغيرها من الامراض.

بموجب ذلك يتطلب وجود منظور جديد للعمل في المجال الصحي دولياً، والاعتراف بان أسس دعم الصحة على مستوى العالم يعتمد في جانب كبير منه على استمرار واستقرار عمل المحيط الحيوي ودعم نظم البيئة، فهناك ارتباط بين استقرار النظام الايكولوجي وصحة الانسان.

وفق ذلك تزيد الدول الأعضاء في منظمة الصحة استراتيجيات التدخل لحماية الصحة العامة من اثار المشكلة، وتلقي تلك الاستراتيجيات الدعم الكافي من المنظمة الرئيسة (الأمم المتحدة)، ويمكن القاء الضوء عليها بالاتي[1]:

١. تقديم الخبرة الفنية فيما يخص الشؤون الصحية التي تثار في مناقشات مؤتمر الأطراف ضمن الاتفاقية الاطارية.
٢. المشاركة في برامج (UNEP) في اطار الاتفاقية الاطارية والخاصة بأثار التغيرات والقابلية للتكيف معها.
٣. العمل مع الوكالات والبرامج المتخصصة كالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ المشروعات التي توفر مزيد من المعلومات والتوجيهات الصحية وتعزز حماية الصحة.

---

[1]) World Health Organization, Climate Change and Health, Partnerships for Action on Climate Change and Health, Available via the link: https://www.who.int/teams/environment-climate-change-and-health/climate-change-and-health/advocacy-partnerships/partnerships-for-action-on-climate-change-and-health.

٤. تقديم اقتراحات للسياسات الصحية المتخذة دولياً فيما يتعلق بتغير المناخ، وتسلط الضوء على خيارات التنمية المستدامة التي يمكن ان تتلافى حدوث تأثير سيء على المناخ العالمي وتؤدي في ذات الوقت لتحسين الصحة العامة.

٥. مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع لنشر نظام خاص بحماية الصحة في ظل تغير المناخ، وذلك بتمويل من مرفق البيئة العالمية، وينفذ المشروع في سبعة دول منتشرة في جميع انحاء العالم.

فضلاً عن ذلك قامت المنظمة منذ عام ٢٠٠٠ بعقد حلقات عمل سنوية للقطاعات الحكومية في الدول بهدف توعيتها بأثار تغير المناخ على الصحة، وكذلك تبادل الخبرات بشأن تقييم ومعالجة هذه المخاطر، وقد أسهمت كل حلقة منها في زيادة الوعي الصحي لدى القطاعات المشاركة فضلاً عن الاطلاع على تجارب الدول الأعضاء بشأن طرق التصدي للمخاطر الصحية الإضافية التي يطرحها تغير المناخ، كما تدربت تلك الدول على فهم وتقييم وتحديد مواطن الضعف الوطنية والإقليمية الخاصة بالصحة وكيفية بناء القدرات لمواجهتها، وكذلك نقاط القوة والمعلومات والموارد والاحتياجات بما يوفر اساساً متيناً لاتخاذ إجراءات وقائية فاعلة بشأن المشكلة.

الخاتمة

احتلت مشكلة المناخ والمحافظة عليه مكانة بارزة في العديد من الاتفاقيات الدولية ولاسيما بعد ازدياد مصادر التلوث وتنوعها والكشف عن الاثار الخطيرة التي تنجم عن هذا التلوث في صحة الانسان وسلامة الثروات الطبيعية (الحيوانية والنباتية) في مختلف قطاعات البيئة الأرضية، والهوائية، والمائية، وقد شهدت العقود الماضية تصاعداً مستمراً في التوافق الدولي حول ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشاكل البيئية المتزايدة وذلك عبر ابرام مجموعة من الاتفاقيات التي تعنى بحماية البيئة، ومنها اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥.

وعلى الرغم مما سبق فان الجهود التي بذلت من طرف الدول ضمن الاتفاقيات وعقد المؤتمرات، والجهود التي بذلت من الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة للحد من تأثيرات التغير المناخي وتحديات البيئة العالمية، الا انها كانت محدودة في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة نتيجة عدم تعاون الدول الصناعية الكبرى وتقاعسها عن تنفيذ التزاماتها الدولية المترتبة عن الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بالمناخ وحماية البيئة.

وعلى الرغم من ان الاتفاقيات الدولية قد أدت دوراً مهماً في مجال حماية المناخ ومثلت اطاراً مناسباً لبذل الجهود من اجل العمل على تحقيق هذه الحماية، الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب، لتنفيذ العديد من الاحكام والاليات التي تمكن الدول والمنظمات الدولية من القيام بمهمة حماية المناخ وفق اطار عمل قانوني منظم يتضمن الجزاءات الدولية الملزمة.

النتائج

١. ان النشاط البشري هو المسبب الرئيس للاحتباس الحراري، نتيجة انبعاثات الغازات الدفيئة، وازالة الغابات، وازدياد المصانع، ووسائل النقل، مما اثر على نوعية الهواء.
٢. ان عواقب تغيرات المناخ تشمل مجموعة واسعة من الظواهر الجوية المتطرفة، مثل ذوبان الجليد، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير انماط هطول الامطار، مما يؤثر بشكل مباشر على النظم البيئية والتنوع البيولوجي، ويهدد الامن الغذائي العالمي وامدادات المياه.
٣. لم تقتصر التأثيرات البيئية على قطاع واحد، بل تتعدد القطاعات المتأثرة (الارضية والهوائية، والمائية)، مما يظهر التعقيد والشمولية في التحديات البيئية وضرورة التصدي لها على المستويات المتعددة.
٤. المشاركة بنشاط في اتفاقيات المناخ العالمية سيعزز من التزامات الدول في مواجهة التحديات المناخية، ويساعد على تبني انماط حياة مستدامة، واستخدام مصادر طاقة متجددة، والالتزام بلوائح الانبعاثات الصارمة.
٥. على الرغم من ان الجهود الدولية كانت محدودة الفاعلية والتأثير في ما يخص حماية المناخ والتحديات البيئية العالمية الا ان تلك الجهود قد اثمرت بمجموعة من النتائج أهمها:

- تصاعد الوعي الدولي بقضايا المناخ، وتأثيراته على صحة الانسان وسلامة الثروات الطبيعية.
- زيادة الاهتمام بالمشاكل البيئية في السياق الدولي، والتفكير بجدية في سبل المحافظة على المناخ، والاستعداد الدولي لمواجهة تحدياته البيئة واثاره الخطيرة.
- تصاعد التوافق الدولي على ضرورة تبني التدابير اللازمة لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، عبر الالتزام من قبل الدول بالاتفاقيات التي تهدف الى حماية البيئة.
- واخيراً فان الفاعلية والتأثير لتلك الجهود الدولية لا يمكن ان تحصد ثمارها الا من خلال عنصر الالزام الذي يجب توفره في تلك الاتفاقيات، وجهود المنظمات العالمية والمتخصصة.

المصادر

اولا: المصادر العربية

١. الامم المتحدة، العمل المناخي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على موقع المنظمة عبر الرابط الاتي: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

٢. الأمم المتحدة، برئاسة الامارات مجلس الامن يبحث تزايد خطر تغير المناخ على السلم والامن، متاح على رابط الموقع: https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2023/06/81959/bryast-alamarat-mjls-alamn-ybhth-tzayd-khtr-tghyr-almnakh-ly-alslm.
٣. انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، جامعة بني سويف، ٢٠١٩.
٤. تقرير، توقعات البيئة العالمية البيئة من اجل التنمية، برنامج الامم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧.
٥. سامي جاد عبد الرحمن واصل، التعاون الدولي في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، المجلة القانونية، المجلد١٤، العدد ٣، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.
٦. سعاد بوقندورة، جهود منظمة الامم المتحدة في التغيرات المناخية على الامن البيئي العالمي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد١٠، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر، ٢٠٢٢.
٧. سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية**، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨).
٨. قردانيز وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٢٢.
٩. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي: تغير المناخ التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة، ٢٠١٣.
١٠. وثيقة الأمم المتحدة، S/pv5663 مجلس الامن الجلسة ٥٦٦٣.
١١. الوثيقة الختامية في ثلاثة مجلدات: **A/CONF.151/26/Rev.1**.
١٢. الوثيقة الختامية: A/68/202 .
١٣. الوثيقة الختامية: A/CONF.216/16 .
١٤. الوثيقة الختامية: قرار الجمعية العامة S/19/2DA- المؤرخ ٢٧ حزيران ١٩٩٧.
١٥. الوثيقة الختامية: A/CONF.199/20 + Corr.1.
١٦. الوثيقة الختامية: A/CONF.48/14/Rev.1.
١٧. الوثيقة A/42/427.
١٨. يحياوي لخضر، حماية البيئة في ضوء اتفاق باريس للتغير المناخي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، ٢٠٢٠.

ثانياً: المصادر بالانكليزية

1. Zahra Rahmani, Jamshid Ahmadi, Review Article The impact of human activities on climate change, **Sprin Journal of Arts,**

Humanities and Social Sciences, Vol. 03(06), Jun 2024, p.24. Available via the link:https://doi.org/10.55559/sjahss.v3i6.362

2. United Nations Climate Change, What is the United Nations Framework Convention on Climate Change, https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change.
3. COP28 Dubai, UAE, Available via the link: https://freejna.dewa.gov.ae/cop28/cop-history.html.
4. United Nations, Climate Change, Process and meetings The Kyoto Protocol, Available via the link: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-kyoto-protocol.
5. World Health Organization, Climate Change and Health, Partnerships for Action on Climate Change and Health, Available via the link: https://www.who.int/teams/environment-climate-change-and-health/climate-change-and-health/advocacy-partnerships/partnerships-for-action-on-climate-change-and-health.

1. Anji Ahmed Abdel -Ghani Mustafa, International Administration for Climate Change, Journal of the College of Politics and Economics, Third Issue, Beni Suef University, 2019.
2. COP28 Dubai, UAE, Available via the link: https://freejna.dewa.gov.ae/cop28/cop-history.html.
3. Document A/42/427.
4. Mohamed Adel Askar, International Environmental Law: Climate Challenge Challenges and Convention is an authentic analytical study, Alexandria, New University House, 2013.
5. Qirdanis Wafia, International Environment Protection from Climate Change, Unpublished PhD thesis, Faculty of Law, University of Algeria 1 Bin Youssef Bin Khadid, Algeria, 2022.
6. Report, global environmental environment forecast for development, United Nations Environment Program, 2007.
7. Salim Qassoum, new trends in security studies, a study in the development of the concept of security in international relations,

(Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2018).

8. Sami Jad Abdel Rahman Wasel, International Cooperation in the Facing of Climate Change, Legal Journal, Volume 14, No. 3, Cairo University, 2022.
9. Souad Boukandoura, efforts of the United Nations in climatic changes in global environmental security, Journal of Law and Political Science, No. 01, Abbas University of Garur- Khenchela, Algeria, 2022.
10. The final document :. A/68/202
11. The final document in three volumes: A/Conf.151/26/Rev.1.
12. The final document: A/Conf.199/20 + Corr.1.
13. The final document: A/Conf.216/16.
14. The final document: A/Conf.48/14/Rev.1.
15. The final document: General Assembly Resolution S/19/2DA- dated June 27, 1997.
16. The United Nations, Climate Work, International Information Network (the Internet), is available on the organization's website on the following link: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-Cheng.
17. The United Nations, headed by the UAE, the Security Council discusses the increasing risk of climate change on peace and security, available on the website link: https://www.ungneva.org/ar/news-Media/news/2023/06/81959/bryast-aamart-mjls-alamn-ybhth-tzayd-thtr-tghyr-almnakh-y-alslm.
18. United Nations Climate Change, What is the United Nations Framework Convention on Climate Change, https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change.
19. United Nations Document, S/PV5663 Security Council session 5663.

20. United Nations, Climate Change, Process and meetings The Kyoto Protocol, Available via the link: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-kyoto-protocol.
21. World Health Organization, Climate Change and Health, Partnerships for Action on Climate Change and Health, Available via the link: https://www.who.int/teams/environment-climate-change-and-health/climate-change-and-health/advocacy-partnerships/partnerships-for-action-on-climate-change-and-health.
22. Yahya Lakhdar, Environmental Protection in the light of the Paris Climate Change Agreement, Unpublished Master Thesis, College of Law and Political Science, Abdel Rahman University, Mira, Algeria, 2020.
23. Zahra Rahmani, Jamshid Ahmadi, Review Article The impact of human activities on climate change, **Sprin Journal of Arts, Humanities and Social Sciences,** Vol. 03(06), Jun 2024, p.24. Available via the link:https://doi.org/10.55559/sjahss.v3i6.362